الأمم المتحدة

TD/B/73/4

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
6 July 2026
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والسبعون

جنيف، 14–25 أيلول/سبتمبر 2026

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

نفّذ الأونكتاد في الفترة الممتدة من الربع الثالث من عام 2025 إلى الربع الثاني من عام 2026 الأنشطة الموضحة في مذكرة المعلومات الأساسية هذه دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022–2031. وترد في المذكرة قائمة غير شاملة بالأنشطة المنفذة في أقل البلدان نمواً مُبوَّبة بحسب الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد: البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. وتعرض المذكرة أيضاً الدروس المستفادة وتوصيات سياساتية للمضي قدماً.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في عام 2025، اعتمدت الدول الأعضاء توافق آراء جنيف خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/561/Add.2). ودعت الأونكتاد، في الفقرتين 80-70 و81-70 من توافق آراء جنيف، إلى مواصلة دعم أقل البلدان نموا، وفقا لبرنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، بما يشمل مساعدتها في الاستفادة الفعالة من الوصول التفضيلي إلى الأسواق، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتحسين النقل والخدمات اللوجستية وتيسير التجارة، ومعالجة مواطن الضعف الحادة على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد الهيكلي، وتسهيل استيعاب التكنولوجيا. وكُلِّف الأونكتاد كذلك بتكييف الدعم المقدم مع احتياجات أقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان التي تستوفي معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، من خلال برنامج مخصص لدعم الخروج من هذه الفئة. وإضافة إلى ذلك، تدعو الفقرة 299 من برنامج عمل الدوحة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى المشاركة على نحو كامل في عمليات الاستعراض المندرجة في إطار برنامج عمل الدوحة، بينما تدعو الفقرة 308 الأونكتاد إلى مواصلة معالجة التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

2- وفي عام 2025، ظلت البلدان الأقل نمواً تواجه بيئة عالمية صعبة، اتسمت بضغوط مستمرة متعلقة بالديون، وتوترات جيوسياسية متواترة، وهامش تصرف مالي محدود، وثقة متدنية من جانب المستهلكين[1]. وعلى الرغم من الصعوبات، من المتوقع أن يصل النمو في أقل البلدان نمواً إلى 4,6 في المائة في عام 2026 وإلى 5,0 في المائة في عام 2027، متجاوزة نسبة 3,9 في المائة المقدرة لعام 2025؛ لكن هذا النمو يظل أقل من الهدف المحدد في أهداف التنمية المستدامة، الذي كررته خطة عمل الدوحة، والمتمثل في تحقيق نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة[2].

3- وبلغت القيمة الاسمية للديون العامة لأقل البلدان نمواً 774 بليون دولار في عام 2024. ومقارنة بعام 2023، شهد أكثر من ثلثي أقل البلدان نموا ارتفاعاً لديْنها العام. ولم تتجاوز حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية 1,2 في المائة في عام 2025[3]، وهي نسبة لم تتغير إلا بقدر طفيف مقارنة بالفترة السابقة، وتظل أقل بكثير من المسعى المتوخى في أهداف التنمية المستدامة ألا وهو مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية. وبوجه عام، تواجه أقل البلدان نمواً فجوة مزدوجة في تنويع التجارة، سواء على صعيد المنتجات أو الأسواق، مما يجعل عائدات صادراتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية[4]. وشهدت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في عام 2025، بفضل تغير اتجاه التدفقات الاستثمارية السلبية في أنغولا؛ ومع ذلك، شهدت ثلاثة أرباع أقل البلدان نمواً ركوداً أو انخفاضاً في التدفقات الداخلة[5]. وبلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً 61,8 بليون دولار بالقيمة الحقيقية في عام 2024، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 1,5 في المائة مقارنة

(1) UNCTAD, 2025, Tariff disruptions: The impact on least developed countries. متاح في: https://unctad.org/system/files/official-document/osgttinf2025d6_en.pdf.

(2) United Nations, 2026, *World Economic Situation and Prospects 2026* (Sales No. E.26.II.C.1, New York).

(3) انظر UNCTADstat database, 2026, international trade, data insights، متاح في: https://unctadstat.unctad.org/insights/theme/94.

(4) انظر UNCTADstat database, 2026, international trade, data insights، متاح في: https://unctadstat.unctad.org/insights/theme/229.

(5) UNCTAD, 2026, Global Investment Trends Monitor، متاح في: https://unctad.org/system/files/official-document/diaeiainf2026d1_en.pdf.

بمستويات عام 2023[6]. وتشير التقديرات الأولية لعام 2025 إلى انخفاض إضافي في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً، لتصل إلى 23,5 بليون دولار، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 25,8 في المائة مقارنةً بالعام السابق[7]. وفي ضوء هذه الخلفية، ستحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم مستمر لتعزيز النمو الشامل وتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة.

4- ومنذ إنشاء فئة أقل البلدان نمواً في عام 1971، لم يخرج منها سوى ثمانية بلدان؛ وبذلك يبلغ العدد الإجمالي لأقل البلدان نمواً 44 بلداً. ومن المقرر أن تخرج أربع دول من فئة أقل البلدان نمواً بحلول 2027 (بنغلاديش، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال)، وجميعها استفادت من دعم الأونكتاد. وفي هذا الصدد، تدعو الفقرة 80-72 من توافق آراء جنيف الأونكتاد إلى "مواصلة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً التي هي إما في طور الخروج من هذه الفئة أو خرجت منها منذ عهد قريب لضمان انتقال سلس إلى وضعها الجديد، والعمل من خلال البحث على استكشاف الإجراءات الفعالة للنظر في الأحكام المتصلة بالتجارة التي ترد في قرارات الجمعية العامة بشأن أقل البلدان نمواً بعد خروجها من هذه الفئة".

5- وترد في مذكرة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة غير شاملة عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة ما بين تموز/يوليه 2025 وحزيران/يونيه 2026 لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وتتمحور الأنشطة حول ركائز عمل الأونكتاد الثلاث وهي: البحث والتحليل (الفصل الثاني)، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي (الفصل الثالث)، والتعاون التقني (الفصل الرابع). وتندرج الأنشطة الواردة في الفصل الرابع في إطار مجالات التركيز الستة لبرنامج عمل الدوحة. وتُختتم المذكرة بالدروس المستفادة (الفصل الخامس) وبتوصيات تُعرض على مجلس التجارة والتنمية لينظر فيها (الفصل السادس).

ثانياً- البحث والتحليل

6- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2025: هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟* أُطلق إعداد هذا التقرير في شباط/فبراير 2026. وهو يتناول الدور المتنامي للخدمات في اقتصادات أقل البلدان نمواً، إذ تمثل حالياً نحو نصف الناتج الاقتصادي، مدفوعةً جزئياً بالتحول الرقمي. وعلى الرغم من أن الخدمات غالباً ما تُقدَّم على أنها مسار جديد نحو الازدهار، فإن استنتاجات التقرير تشير إلى أن هذا المنحى لم يحقّق بعد مكاسب تنموية واسعة النطاق. ولا تزال الوظائف في قطاع الخدمات قائمة إلى حد بعيد على مهارات منخفضة، ولا تشارك أقل البلدان نمواً إلا بصورة هامشية في القطاعات ذات النمو المرتفع، علما أن حصتها في هذا الصدد لا تتجاوز 0,16 في المائة من الصادرات العالمية للخدمات المقدّمة رقمياً. ويخلص التقرير إلى أن الخدمات ليست طريقاً مختصراً نحو التحول الهيكلي. ولا تتبلور التأثيرات الإيجابية بصورة ملموسة إلا عندما تكون الخدمات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصناعة التحويلية والزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، مدعومة باستثمارات في الهياكل التحتية الرقمية والمهارات، ومستندة إلى سياسات تجارية واستثمارية نشطة وتعاون إقليمي ودعم معزز ومتعدد الأطراف. واستناداً إلى استنتاجات التقرير، نظم الأونكتاد جلسات إحاطة عبر الإنترنت (في 28 نيسان/أبريل 2026 و15

(6) Organisation for Economic Co-operation and Development, 2025, Final OECD statistics on official development assistance (ODA) and other resource flows to developing countries in 2024، متاح في: https://www.oecd.org/en/data/insights/data-explainers/2025/12/final-oecd-statistics-on-oda-and-other-development-finance-flows-in-2024-key-figures-and-trends.html.

(7) Organisation for Economic Co-operation and Development, 2026. Preliminary official development assistance levels in 2025: Detailed Summary Note, DCD(2026)8, June (Paris).

حزيران/يونيه 2026) موجهة للدول الأعضاء الأقل نمواً، خُصصت لتناول مسألة الاستفادة من الخدمات المقدمة رقمياً في مجالي التجارة والتنمية.

7- **موجزات مواطن الضعف.** أوفد الأونكتاد بعثات تمهيدية، في إطار عملية إعداد موجزات مواطن الضعف، إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (أيلول/سبتمبر 2025) وأوغندا (من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر 2025)، بهدف إطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين على أهمية موجزات مواطن الضعف والآثار الملموسة لخروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً.

8- **تعزيز وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق الرئيسية واندماجها في الاقتصاد العالمي.** في تقرير *توقعات الأفضليات التجارية لعام 2025*، بُحثت مسألة التأثيرات التجارية المترتبة على تغيرات الوصول التفضيلي إلى الأسواق وانعدام اليقين في هذا الصدد من منظور البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، وحُددت العوامل التي تتبلور في ظلها هذه التأثيرات، وكيفية تصميم الأفضليات التجارية بهدف دعم مسار تنموي أكثر استقراراً واستدامة في هذه البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. ويتضمن التقرير تحليلاً للأفضليات التجارية غير المتبادلة، مثل نظام الأفضليات المعمم، وقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، ومبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة. وتمثل أقل البلدان نمواً المستفيد الرئيسي من برامج التنويع هذه، التي تُتاح في 25 اقتصاداً تستقبل نحو 70 في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً.

9- **الفقر وعدم المساواة في أقل البلدان نمواً.** نشر الأونكتاد تقريراً بحثياً في مجال السياسات بعنوان *"نحو تشاد مزدهرة ومنصفة: سياسات اقتصادية واجتماعية للحد من الفقر وعدم المساواة"*، تضمن التركيز الأبعاد المتعددة للفقر في تشاد وتحديد العوامل التي تسهم في تفاقمه. وفي 5 آذار/مارس 2026، نظم الأونكتاد أيضاً حلقة دراسية شبكية بشأن الإعاقة والفقر في أفريقيا، جمعت أكثر من 80 مشاركاً من الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، كان من بينهم 59 في المائة من النساء. وتضمن النشاط حلقة نقاش شارك فيها خبراء في مجالات التشريع البرلماني، والسياسات التجارية، وأسواق العمل، والحماية الاجتماعية. وعرض الأونكتاد الاستنتاجات كذلك في الاجتماع الفصلي للفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بالتجارة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2026.

10- **تسخير التكنولوجيا الرقمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.** نشر الأونكتاد تقريراً تقنيا وإحصائياً بعنوان *الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في إدماج المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية: حالات إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وملاوي*. ويستكشف التقرير كيف يمكن للتكنولوجيات الرقمية وأساليب التمويل المبتكرة أن تمكّن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا من الاندماج على نحو أكثر فعالية في سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية. واستفاد التقرير من عملية جمع للبيانات على الصعيد القطري ومن أبحاث أُجريت بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

ثالثاً- بناء توافق الآراء الحكومي الدولي

11- **الحوار السياساتي وتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً في جنيف.** قدم الأونكتاد المشورة السياساتية والدعم التقني إلى ممثلي أقل البلدان نمواً في جنيف بشأن ما يلي: الأعمال التحضيرية لمشاركة أقل البلدان نمواً في المنتديات الحكومية الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ وعملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ وبرنامج عمل الدوحة؛ وأنشطة الأونكتاد الجارية والمقررة بشأن أقل البلدان نمواً؛ وولاية الأونكتاد المتعلقة بأقل البلدان نمواً في إطار توافق آراء جنيف.

12- **دعم مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية.** واصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى مجموعة أقل البلدان نمواً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ، ونظم دورتين تدريبيتين تنفيذيتين بهدف تمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة على نحو أقوى في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بقواعد المنشأ والتجارة، ودعم التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية[8]. وإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد، في 16 آذار/مارس 2026، جلسة إعلامية بالاشتراك مع خبراء التجارة من أقل البلدان نمواً، في جنيف، بشأن موضوع الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف في تنمية أقل البلدان نمواً. وتناولت مناقشات الجلسة الإعلامية، التي سبقت انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع عشر، التحديات والأولويات المتعلقة بالتجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً. وركزت مساهمات الأونكتاد على تدابير دعم الخروج السلس من فئة أقل البلدان نموا، والوصول إلى الأسواق، وقواعد المنشأ. وعلاوة على ذلك، في 5 و6 أيار/مايو 2026، شارك الأونكتاد في تنظيم جلسات تنفيذية لمجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، تناولت التفاوض بشأن قواعد المنشأ وصياغتها، فضلاً عن الاستراتيجيات والأولويات الخاصة بأقل البلدان نمواً في أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع عشر[9].

13- **التعاهد الرقمي العالمي والتعاون الرقمي.** ساهم الأونكتاد في إطار التعاهد الرقمي العالمي في تطوير وإطلاق بوابة الأمم المتحدة للتعاون الرقمي بالتعاون مع مكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ويشارك الأونكتاد في قيادة المجموعة الفرعية المعنية بالاقتصاد الرقمي الشامل للجميع في إطار الهدف 2 من التعاهد الرقمي العالمي، وترأس فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في سياق استعراض الـ 20 عاماً لحصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتسهم هذه العمليات الحكومية الدولية في إثراء أطر الحوكمة الرقمية العالمية ذات الصلة بأقل البلدان نمواً.

14- **اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.** في عام 2025، أنشأت اللجنة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فريقا عاملا جديدا متعدد أصحاب المصلحة معنيا بحوكمة البيانات، وذلك وفقاً للتعاهد الرقمي العالمي. وساهم الفريق العامل، الذي يضم في عضويته 5 بلدان من أقل البلدان نمواً، في إعداد تقرير مرحلي سيُقدَّم إلى الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة. وتسهم هذه العمليات في بلورة أطر عالمية لحوكمة البيانات ذات الصلة بأقل البلدان نمواً.

رابعاً- التعاون التقني

15- أنفق الأونكتاد في عام 2025 مبلغاً إجمالياً قدره 23,5 مليون دولار على أنشطة التعاون التقني المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وأُنفقت من هذا المبلغ 14,0 مليون دولار على مشاريع وطنية و9,5 ملايين دولار على مشاركة أقل البلدان نمواً في مشاريع إقليمية وأقاليمية. وشكلت نفقات التعاون التقني المخصصة لدعم أقل البلدان نمواً في عام 2025 نسبة 39,9 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني. وارتفع كل من المبلغ الإجمالي لنفقات التعاون التقني للأونكتاد المخصصة لأقل البلدان نموا ونسبة هذا الإنفاق مقارنة بعام 2024 بمقدار 4,6 ملايين دولار و6,6 في المائة، على التوالي[10].

(8) نُظمتا بالشراكة مع المعهد الجامعي الأوروبي.

(9) تنظيم مشترك مع جامعة كاتوليكا ديل ساكرو كور.

(10) الأرقام النهائية لعام 2025 المقدمة من قسم الميزانية وتمويل المشاريع، أمانة الأونكتاد.

التعاون التقني المتعلق بأقل البلدان نمواً

	(1) المشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً	*(2) مشاركة أقل البلدان نمواً في المشاريع الإقليمية والأقاليمية*	*(3) مجموع النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً*	*(4) مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد*	*(5) حصة أقل البلدان نمواً من نفقات التعاون التقني للأونكتاد[أ]*
السنة	*ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية*				*في المائة*
2020	8,93	6,73	15,66	35,04	44,7
2021	9,87	9,24	19,11	46,78	40,9
2022	14,32	12,39	26,71	54,49	49
2023	13,69	10,26	23,95	57,27	41,8
2024	9,93	8,86	18,79	56,48	33,3
2025	13,97	9,51	23,48	58,89	39,9

(أ) تُحسب الحصص في العمود (5) كنسبة مئوية بقسمة المجاميع في العمود (3) على المبالغ الواردة في العمود (4).

ألف- الاستثمار في رأس المال البشري في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

16- **الحوار المتعلق بالفقر وعدم المساواة والتجارة.** عقد الأونكتاد ومؤسسة فريدريك - إيبرت (مكتب جنيف) حواراً رفيع المستوى بشأن عدم المساواة والفقر والتجارة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً في 23 أيلول/سبتمبر 2025، بحضور أكثر من 60 من صانعي السياسات وممثلي المنظمات الدولية والأكاديميين والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني. وعرضت ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً (أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكمبوديا) مبادرات وطنية تهدف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، في حين قدمت منظمات مثل مركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية معلومات عن عملها في هذا الصدد. وأبرز الأونكتاد دور القدرات الإنتاجية في تحقيق النمو الشامل، والدروس المستفادة من الدراسات القطرية ذات الصلة بشأن الحد من الفقر وعدم المساواة. وأكدت المناقشات أهمية وجود إحصاءات موثوقة، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز فرض ضرائب على الثروة.

17- **التدريب المتعلق بقضايا التجارة والفقر وعدم المساواة.** في 26 آذار/مارس 2026، قدم الأونكتاد دورة تدريبية، في إطار الفقرة 166، بعنوان "فهم الفقر في البلدان النامية: الاتجاهات والعوامل المؤثرة والخيارات السياساتية". وأتاحت الدورة تزويد المشاركين بفهم لكيفية تعريف الفقر وقياسه ورصد تأثيره في مختلف المناطق النامية، وكذلك استيعاب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الرئيسية التي تؤثر في حالة الفقر. وقُدِّمت خلال الدورة رؤى عملية بشأن كيفية إسهام السياسات بفعالية في الحد من الفقر في سياقات متنوعة، استنادا إلى عدة دراسات إفرادية متعلقة بأقل البلدان نمواً.

18- **دعم النساء رائدات الأعمال.** في تشرين الأول/أكتوبر 2025، قدم الأونكتاد دعما محدد الأهداف لبناء القدرات إلى المؤسسات التي تديرها نساء في إثيوبيا، بالشراكة مع رابطة التاجرات الإثيوبيات. وعُقدت دورة تدريبية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2025، جمعت 20 امرأة من رائدات الأعمال، وهو ما أتاح تعزيز فهم المشاركات لقواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والأدوات الرقمية للوصول إلى الأسواق والاستعداد للتصدير. واستناداً إلى ذلك، أُطلق برنامج دعم تجريبي على مستوى الشركات في تشرين الأول/أكتوبر 2025 من أجل تقديم مساعدة تقنية مراعية للاحتياجات إلى أربع شركات مختارة

بهدف تمكينها من التعامل مع الحواجز غير الجمركية، وتعزيز جاهزيتها للتصـــدير ومهاراتها في مجال التجارة الإلكترونية، ودعم اندماجها في الأسواق الإقليمية.

باء- تســـخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضـــعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

19- **مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار المســـخرة للتنمية المســـتدامة.** في عام 2025، نفذ الأونكتاد مشـــروع تعاون تقني تحت عنوان "مجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار المســـخرة للتنمية المســتدامة: بناء الخبرات في مجال السـياسـات والممارسـات في بلدان آسـيوية وأفريقية مختارة"، بهدف الاسـتفادة من مثل هذه المجمعات في تعزيز الابتكار والتنمية المسـتدامة. واسـتفادت موزامبيق من تهيئة خارطة طريق وطنية تتضـمن تدابير ملموسـة لتحسـين عملية صـنع السـياسـات وإدارة مجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

20- **قياس الاقتصـــاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.** ســـاهم الأونكتاد في دفع عجلة العمل الدولي في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي من خلال التعاون مع صـــندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، ومنظمة التجارة العالمية، وشركاء آخرين. وفي عام 2025، نظم الأونكتاد دورات تدريبية حضـورية اسـتفاد منها 131 مشـاركاً (منهم 76 امرأة) من المكاتب الإحصـائية الوطنية، والمصارف المركزية، ووكالات أخرى في 56 دولة، بما في ذلك 11 بلداً من أقل البلدان نمواً.

21- **اســـتراتيجيات التجارة الإلكترونية.** في عام 2025، قدم الأونكتاد الدعم إلى موريتانيا وتيمور ليشـتي في وضـع اسـتراتيجيات أو سـياسـات وطنية للتجارة الإلكترونية، في إطار إجراءات متابعة تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، أنجز الأونكتاد في غامبيا تقييماً لمدى توافق التشـــريعات الوطنية مع النص النهائي لمبادرة البيان المشـترك بشـأن التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية. ودعم الأونكتاد في جزر سليمان صياغة مشروع قانون بشأن خصوصية البيانات وحمايتها.

جيم- دعم التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار

22- **بناء القدرات الإنتاجية.** في الفترة من 16 إلى 20 آذار/مارس 2026، نظم الأونكتاد حلقة عمل وطنية رفيعة المسـتوى بشـأن السـياسـات محورها تعزيز القدرات الإنتاجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق التنويع الاقتصـادي والقدرة على الصـمود والنمو الشـامل للجميع، ودورة تدريبية وطنية لبناء القدرات بشأن الجوانب الإحصائية والمنهجية والحسابية لمؤشر القدرات الإنتاجية، إضافة إلى مشاورات مع خبراء حكوميين، والأوسـاط الأكاديمية، والقطاع الخاص بشـأن بناء القدرات الإنتاجية الوطنية ودفع عجلة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

23- **صياغة السياسات الصناعية.** في إطار مشـروع "دعم التقدم الاقتصـادي الهيكلي نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وما بعده"، الممول من حســـاب الأمم المتحدة للتنمية، قدم الأونكتاد خدمات استشارية موجهة لدعم صياغة السياسات الصناعية وتنفيذها. وفي زامبيا، قدم الأونكتاد دعما استشاريا من أجل تحديث السـياسـة الصـناعية الوطنية (2018) ووضـع اسـتراتيجية لتعزيز قطاع السـيارات الكهربائية وبطارياتها والمواد الأولية الرئيسية. وشمل الدعم أيضا حلقة عمل تدريبية بشأن السياسة الصناعية نُظمت في لوساكا في 29-30 أيار/مايو 2025، أتاحت تدريب 20 من صـانعي السياسـات (من بينهم 8 نساء) بالتعاون مع وزارة الصـناعة والتجارة في زامبيا، واليونيدو، وخبراء أفارقة في مجال السـياسـات الصـناعية. وسـاهم الأونكتاد أيضـاً في حوار سـياسـاتي اسـتمر ثلاثة أيام بشـأن تطوير المنتجات الاسـتراتيجية، دعماً

للتقييمات التشاركية لفرص إضافة القيمة والتنويع الممكنة. واستُهلت خدمات استشارية في كمبوديا بهدف تحديث "سياسة التنمية الصناعية للفترة 2015–2025"، وفي السنغال بهدف إجراء مراجعة نقدية لاستراتيجية التصنيع في السنغال (2021–2035)، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

24- **دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية.** في إطار مشروع "تعزيز قدرة البلدان الأفريقية الهشة على اعتماد حوافز سياساتية وأدوات مبتكرة لتشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"، قدم الأونكتاد دعماً محدد الأهداف إلى أوغندا، وبنن، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأطلقت حلقة عمل استشارية وطنية عُقدت في أوغندا في شباط/فبراير 2025 أنشطة المشروع، تخللتها دراسة الفرص والقيود التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإقليمية، وساهمت الحلقة في إثراء العمل التحليلي الجاري بشأن التكنولوجيات الرقمية والتمويل المبتكر والحوافز السياساتية الرامية إلى تعزيز اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، انتهى الأونكتاد من إعداد تقرير وطني بشأن التعاون التقني يحدد سلاسل القيمة الإقليمية ذات الإمكانات العالية، في قطاعات مثل القطن والأخشاب والأعمال الزراعية ومنتجات تغذية الأطفال، وعقَد حلقة عمل وطنية لاعتماد البيانات في بانغي في أيار/مايو 2025. وفي بنن وتوغو، نفذ الأونكتاد في آذار/مارس 2026 برنامجاً إقليمياً لبناء القدرات استمر أربعة أيام، باستخدام منهجية "إمبريتك (Empretec)"، واستفادت منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تجهيز المنتجات الزراعية، مما أسهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات واستعدادها للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية. وأشارت التقييمات الأولية إلى حدوث تحسن ملموس في معارف ومهارات المشاركين. وتناول التدريب مسائل من قبيل الكفاءات الريادية، والالتزام بمعايير الجودة، والحصول على التمويل، والاستعداد للاستثمار، وذلك بهدف دعم توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الإقليمية.

25- **تطبيق "مساعدي لأغراض التجارة عبر الحدود في أفريقيا".** في إطار المشروع المذكور أعلاه أيضاً، وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، طور الأونكتاد تطبيق "مساعدي لأغراض التجارة عبر الحدود في أفريقيا"، وهو أداة تجريبية للهواتف المحمولة تهدف إلى عصرنة عمليات رصد وتحليل التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ودعم وصول التجار إلى معلومات السوق والتمويل، وتعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. وفي الفترة 2025–2026، أحرز الأونكتاد تقدماً في الاختبارات التجريبية من خلال التعاون التقني مع مكتب الإحصاء الأوغندي وبالاعتماد على عمليات تجريب في البلدان، وشمل ذلك عرض التطبيق على مؤسسات صغيرة ومتوسطة في بنن وتوغو، بهدف رصد سلوك التجار على نحو أفضل، ومعالجة مسألة الحواجز غير الجمركية، وتحسين البيانات المتعلقة بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود في جميع أنحاء أفريقيا.

26- **ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة.** نظم الأونكتاد، في كانون الأول/ديسمبر 2025، أول حلقة عمل تعقد في إفريقيا في إطار برنامج Empretec LogiHub Launchpad، رُكِّز فيها على نشاط رواد الأعمال المبتدئين في مجال اللوجستيات الذكية[11]. وحظيت المبادرة باهتمام كبير؛ وتسنى في نهاية المطاف تدريب أكثر من 300 مترشح و48 مشاركاً.

27- **الاقتصاد الأزرق.** شرع الأونكتاد، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، في تنفيذ مشروع "إدماج الاقتصاد الأزرق القادر على التكيف مع تغير المناخ في منطقة النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار

(11) نُظم النشاط بصورة مشتركة في إطار برنامج LEARN Logistics التابع لـ Kühne Foundation و Enterprise Uganda و Empretec Centre Uganda.

بنغويلا"، الذي تستفيد منه بلدان منها أنغولا. ويمول هذا المشروع مرفق البيئة العالمي، ويجري تنفيذه في إطار تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة لجنة تيار بنغويلا، وشركاء آخرين. وترمي المبادرة إلى دعم الانتقال إلى اقتصاد أزرق قادر على التكيف مع تغير المناخ من خلال تعزيز الأطر السياساتية والتنظيمية، وتطوير القدرات المؤسسية وقدرات القطاع الخاص، وتطوير آليات تمويل مستدامة لاستثمارات الاقتصاد الأزرق، وتشجيع تمويل مشاريع الكربون الأزرق على الصعيدين الوطني والإقليمي.

28- **المعادن الحرجة.** ساهم الأونكتاد في دفع عجلة تنفيذ برنامج عمل الدوحة من خلال التعاون التقني المحدد الأهداف الذي يُترجم أولويات التحول الهيكلي إلى مسارات استثمارية وتنويعية محددة كمياً على المستوى القطري. وفي إطار مشروع للمعادن الحرجة اللازمة للانتقال الطاقي في جنوب أفريقيا، خلصت التقييمات السريعة التي أُجريت في مدغشقر وزامبيا إلى مجموعة ملموسة من الفرص المتاحة لتحقيق القيمة المضافة والتنويع ضمن سلاسل القيمة المعدنية وخارجها.

دال- تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي

29- **إزالة الحواجز غير الجمركية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** يدعم الأونكتاد بنشاط تنفيذ إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأقام الأونكتاد تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء من أجل تهيئة آلية رسمية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية[12]. وفي عام 2025، أُطلق تطبيق للهواتف الذكية بهدف تعزيز الوصول إلى الأسواق. وتتيح هذه الأدوات للفاعلين من القطاع الخاص – بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجار القطاع غير الرسمي، ورائدات ورواد الأعمال الشباب – الإبلاغ بسهولة عن العوائق التي يواجهونها في التجارة بين الدول الأفريقية. ومن ثم، يتاح للدول المعنية معالجة الشكاوى من خلال جهات الوصل الوطنية المعيّنة. وتسليما بأهمية توعية القطاع الخاص، يضطلع الأونكتاد أيضاً بدعم المبادرات الوطنية، من خلال خبراته التقنية، بهدف تعزيز الاستخدام الفعال لهذه الأداة.

30- **دعم التكامل الأقاليمي بين البلدان النامية.** دعم الأونكتاد التكامل التجاري بين البلدان النامية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين من خلال "النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية"، الذي يشارك فيه 7 بلدان من أقل البلدان نمواً. وفي هذا الإطار، استضاف الأونكتاد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية، إضافة إلى اجتماع على المستوى الوزاري ومنتدى التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك على هامش الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. واستهدفت هذه الأنشطة مناقشة الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق التكامل التجاري بين الدول المشاركة في النظام الشامل للأفضليات التجارية، فضلاً عن استكشاف فرص تعزيز التعاون التجاري وجعله أكثر فعالية. وصدرت مذكرة تقنية بشأن التجارة بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة تحت عنوان "إمكانات النظام الشامل للأفضليات التجارية: حالة التجارة الزراعية".

31- **الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.** واصل الأونكتاد تعزيز تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية أثناء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وبعده، داعيا إلى ضرورة التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية[13] للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير وتسريع انضمام أقل البلدان نمواً. ويقدم الأونكتاد الدعم الاستشاري والسياساتي بهدف تعزيز قدرة المستفيدين على صياغة السياسات التجارية، ولا سيما في مجال مواءمة الأطر المؤسسية والتنظيمية مع الاتفاق العام بشأن التعريفات

(12) انظر https://tradebarriers.africa.

(13) World Trade Organization, General Council, decisions WT/L/508 (2002) and WT/L/508/Add.1 (2012).

الجمركية والتجارة والاتفاقات والقواعد المتعددة الأطراف الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية. وقدم الأونكتاد الدعم إلى إثيوبيا في سياق إعداد عرضها المنقح بشأن الوصول المحدد إلى الأسواق في قطاعات الخدمات الرئيسية والحساسة، مثل قطاعي الخدمات المالية والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، شملت المساعدة التي قدمتها الأونكتاد إلى جزر القمر دعما لخطة عمل استراتيجية وطنية لما بعد الانضمام، تغطي عدة مجالات وأنشطة ذات أولوية تتعلق بأدوات السياسة التجارية والمفاوضات التجارية.

32- **التعاون بين وكالات الحدود وتنسيق عمليات العبور**. نفّذ الأونكتاد برنامجاً لمنسقي العبور الوطنيين لدعم تنفيذ المادة 11 من اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وفي عام 2025، شارك في دورة تدريبية عالمية لبناء القدرات أكثر من 585 مشاركاً من القطاعين العام والخاص، من بينهم 169 مشاركاً من 30 دولة من أقل البلدان نمواً. وساهمت حلقات العمل التكميلية في دعم تهيئة الاختصاصات وخطط العمل الوطنية، وأتاحت رفع مستوى الوعي بمسائل التنسيق في مجال العبور وشروط الإخطار.

33- **نظم النقل والخدمات اللوجستية المستدامة والقادرة على الصمود**. قدم الأونكتاد المساعدة التقنية وأتاح فرصا لبناء القدرات بهدف تعزيز نظم النقل واللوجستيات التجارية عبر ممرات النقل البحري والممرات المتعددة الوسائط. وشملت الأنشطة أعمالا متعلقة بمجالات إدارة المخاطر البحرية، ونقل البضائع المستدام، وأداء الممرات البرية، وحلول التمويل — مثل شراكات القطاعين العام والخاص — ذات الصلة بتحسين الترابط والقدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً.

34- **برنامج التدريب من أجل التجارة**. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر 882 مشاركاً من أقل البلدان نمواً أنشطة مبادرة التدريب من أجل التجارة، وأتاح الشق المخصص لإدارة الموانئ في هذه المبادرة تدريب 166 اختصاصيا في مجال الموانئ من أقل البلدان نمواً. ويدعم البرنامجُ قطاعَ الموانئ في تحسين الكفاءة وتعزيز العمليات التنافسية والمستدامة، مع التركيز على تكييف الموانئ مع التطورات المستمرة في مجالي الطاقة والتكنولوجيا الرقمية.

35- **أتمتة الجمارك**. في الربع الأول من عام 2026، بلغ عدد أقل البلدان نمواً التي تستخدم النظام الآلي للبيانات الجمركية أو تسعى إلى إنشائه بهدف تعزيز أتمتة الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة 38 بلداً من أصل 44 بلداً من أقل البلدان نمواً. وحققت المساعدة المحددة بحسب احتياجات كل بلد نتائج ملموسة. ففي أفغانستان، أتاحت التحسينات التي أُدخلت على برمجية النظام الآلي للبيانات الجمركية المعالجة الرقمية للمساعدات الإنسانية، مما أتاح خفض الوثائق المادية المتعلقة بالشحنات المعفاة بنسبة 93 في المائة، وتسنى تدريب 92 موظفاً من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلال ست حلقات عمل لبناء القدرات، كان من بينهم 68 في المائة من النساء. وفي بوروندي، ركز الدعم على تنفيذ وتطوير نافذة موحدة وطنيا قائمة على برمجية النظام الآلي للبيانات الجمركية، بينما اضطُلع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتركيب وحدات جديدة من النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية، تغطي وظائف الانتقائية الدينامية وغرامة التأخير والعبور. وتمكّنت جيبوتي من تفعيل التخليص الجمركي الإلكتروني بنسبة 100 في المائة، بينما تلقت هايتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدعم اللازم لتحديث برمجية النظام الآلي للبيانات الجمركية ومكونات النافذة الموحدة. واستفادت جزر سليمان، ورواندا، وزامبيا، وليبيريا من تحديثات لبرمجية النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية وأدوات التجارة والعبور المحسّنة، بينما فعّلت مدغشقر نظاما إلكترونيا للتصاريح يُسمى eCITES لرصد التجارة بالأنواع المهددة بالانقراض.

36- وبحلول أوائل عام 2026، كانت أوغندا، وبوروندي، وتيمور ليشتي، وجزر القمر، ورواندا تستخدم نوافذ موحدة وطنية قائمة على برمجية النظام الآلي للبيانات الجمركية، أو بصدد تفعيلها، بما يعزز التنسيق بين الوكالات والشفافية وكفاءة الإجراءات. وفي كيريباس، نُفذ مخطط للنافذة الموحدة، الأمر الذي أتاح تقديم إرشادات استراتيجية تتماشى مع المعايير الوطنية والدولية، بينما في تيمور ليشتي،

ساهمت المساعدة التقنية في ضمان قابلية التشغيل البيني مع النافذة الموحدة التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وهو ما دعم انضمام البلد إلى الرابطة في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

37- ووقع الأونكتاد في عام 2025 على مشروع تابع للجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بهدف إنشاء أداة إقليمية خاصة بالعبور. وفي غرب أفريقيا، نُفذت حلول إقليمية متعلقة بالعبور قائمة على برمجية النظام الآلي للبيانات الجمركية في ستة بلدان تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تغطي ثمانية ممرات رئيسية، بما في ذلك ممر أبيدجان–واغادوغو وممر أكرا–نيامي. ووسعت النيجر نطاق برمجية النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية ليشمل مكتباً حدودياً جديداً، وفعلت النظام المترابط لإدارة البضائع العابرة على امتداد طرق العبور الرئيسية. وفُعِّلت أدوات متخصصة، بما في ذلك النظام إلكتروني للإبلاغ عن الإعفاءات الخاص بوكالات الأمم المتحدة في أفغانستان، ووحدة وظيفية متخصصة لأتمتة جمع البيانات وتوليد المؤشرات المتعلقة بتتبع آجال التخليص (المعروفة باسم ASYTRS) في غينيا، إلى جانب تنفيذ مشروع تجريبي لبرمجية النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية في مقر الجمارك في إريتريا في كانون الأول/ديسمبر 2025.

38- **التدريب المتعلق بقواعد المنشأ.** في 16 و17 آذار/مارس 2026، نظم الأونكتاد دورة تدريبية تنفيذية استمرت يومين بشأن قواعد المنشأ في كمبوديا (بنوم بنه)، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي. وتناول التدريب مسائل تقنية متقدمة، بما في ذلك حسابات الضريبة على القيمة والتكلفة الصافية في إطار مناطق التجارة الحرة، ومعاملة السلع المعاد تصنيعها والمعاد تدويرها، والتراكم الكامل للقيمة المضافة في إطار منطقة التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

39- **التجارة والبعد الجنساني.** تتيح الدورة التدريبية التي ينظمها الأونكتاد عبر الإنترنت بشأن موضوع التجارة والبعد الجنساني تزويد صانعي السياسات وأصحاب المصلحة بالأدوات اللازمة لدمج الاعتبارات الجنسانية على نحو أفضل في السياسة التجارية وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، ساهم الأونكتاد بأعمال تحليلية بشأن البعد الجنساني والمعادن الحرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث سلط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بالقضايا الجنسانية في قطاعات الاستخراج التي تمثل عاملا محوريا في التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وبوجه عام، ينطوي غياب سياسات محددة تراعي المنظور الجنساني على احتمال أن تؤدي فوائد تجارة المعادن الحرجة إلى توطيد أوجه عدم المساواة القائمة.

40- **التحليل التجاري.** عمل الأونكتاد على تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستعملة في بوابات المعلومات التجارية الوطنية في توفالو، وجزر سليمان، وكيريباس، وذلك من خلال ربطها بقاعدة بيانات التدابير غير الجمركية لنظام التحاليل والمعلومات التجارية. وأجرى الأونكتاد أول عملية من نوعها لجمع بيانات التدابير غير الجمركية في توفالو وكيريباس بهدف تحديث محتوى البوابات الإلكترونية. وأُطلقت دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن التدابير غير الجمركية لمنطقة المحيط الهادئ في هذه البلدان الثلاثة من أقل البلدان نموا، وعُقدت حلقة عمل إضافية حضورية في كيريباس. وأعد الأونكتاد دليلاً بشأن عمليات التصدير يركز على ستة منتجات من منطقة المحيط الهادئ تتمتع بإمكانيات تصديرية إلى الاتحاد الأوروبي.

41- **سياسات المنافسة وحماية المستهلك.** في عام 2025، واصل الأونكتاد دعم أربعة من أقل البلدان نمواً، هي أنغولا، وتيمور ليشتي، وغينيا–بيساو، وموزامبيق، في إطار مشروع المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك لصالح البلدان النامية الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وتيمور ليشتي. وقدم الأونكتاد خدمات استشارية إلى لجنة تنفيذ قانون المنافسة في غينيا–بيساو، ودعم

تيمور ليشتي في صياغة أول قانون للمنافسة في البلد. وشكل الدعم الذي قدمه الأونكتاد عاملاً أساسياً في اعتماد مجلس الوزراء لمشروع القانون في شباط/فبراير 2025، ثم موافقة البرلمان الوطني عليه بالإجماع في آذار/مارس 2026.

42- **استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك.** أُعدّ تقرير استعراض الأقران الطوعي الخاص بأنغولا وعُمِّم في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وشارك الأونكتاد في حلقة عمل لبناء القدرات بشأن أساليب التحقيق، خُصّصت لسلطات المنافسة في أنغولا، وكابو فيردي، وموزامبيق، واستضافتها أنغولا. وساهم هذا النشاط في تيسير تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال قانون وسياسة المنافسة بين المشاركين والخبراء من البرازيل والبرتغال والأونكتاد والمفوضية الأوروبية. وساعد ذلك في توعية مسؤولي المنافسة ببروتوكول سياسة المنافسة الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

هاء- مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة مراعية للمخاطر

43- **أسواق رؤوس الأموال والتمويل المستدام.** عزز الأونكتاد عمله في مجال الاستثمار المسؤول من خلال عدة قنوات، ولا سيما الأنشطة المضطلع بها من خلال منصة مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة. وفي عام 2025، ارتفع عدد أعضاء المبادرة إلى 138 سوقاً مالياً، بما في ذلك ستة من أقل البلدان نمواً (أوغندا، وبنغلاديش، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والصومال، وكمبوديا). وإضافة إلى ذلك، في عام 2025، قدمت أكاديمية أسواق الأوراق المالية المستدامة المساعدة التقنية والتدريب في مجال الأسواق إلى بنغلاديش والصومال فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ معايير إعداد تقارير الاستدامة، وإلى كمبوديا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في أسواق رؤوس الأموال.

44- **بناء القدرات في مجال التمويل المتعلق بالمناخ.** في عام 2025، نظم الأونكتاد حلقة عمل تدريبية لمفاوضي البلدان النامية، بما في ذلك مفاوضو غامبيا ومالي، بشأن خيارات التمويل المناخي. وتدعم جهود بناء القدرات هذه تنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ووفقاً لتوافق آراء جنيف، يهدف الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التمويل المناخي والمساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، ومعالجة مواطن الضعف الاقتصادية، وبناء قدرات إنتاجية مستدامة وقادرة على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى.

45- **التجارة والبيئة.** من خلال برنامج استدامة الصناعة التحويلية ومكافحة التلوث البيئي، تُدعم أقل البلدان نمواً في انتقالها نحو تنمية صناعية أنظف وأكثر تنافسية وقدرة على الصمود. وفي أقل البلدان نمواً المشاركة، التي تشمل إثيوبيا، وأوغندا، ونيبال، ساهم البرنامج في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في مجالات إدارة النفايات، ومعالجة المياه العادمة، وتحسين إمكانية اقتفاء أثر المنسوجات، وتطوير بدائل قابلة للتحلل البيولوجي، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وكذلك في المناقشات المتعلقة بالمعايير، مما أتاح ترجمة أهداف برنامج عمل الدوحة إلى إجراءات ملموسة في مجال التصنيع المستدام والحد من التلوث.

46- **تعبئة الموارد الخارجية.** في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية 2225D، المعنون "تعبئة الموارد المالية الخارجية بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل تنمية أكثر ملاءمة للبيئة ومساواة واستدامة في دول جزرية صغيرة نامية ضعيفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي"، وبالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم الأونكتاد الدعم إلى جزر القمر في تعبئة تمويل خارجي ميسور التكلفة يتماشى مع الأولويات المناخية وقدرة البلد على تحمل الديون. وأتاح المشروع وضع استراتيجية مالية خارجية وخارطة طريق، اعتُمدا على الصعيد الوطني، وتنظيم حلقة عمل إقليمية تخللها تقاسم الدروس المستفادة وعرض وجاهة النهج أمام البلدان غير المستفيدة.

47- **المحاسبة**. واصل الأونكتاد دعم البلدان في تعزيز هياكلها الأساسية الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة من خلال توسيع نطاق الشراكات الإقليمية، وتقاسم الخبرات، وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات، وإتاحة إمكانية الوصول إلى الإرشادات والمواد التدريبية والأدوات. وفي عام 2025، ساهمت الأنشطة في دعم 17 من أقل الدول نمواً في مواءمة أطرها الوطنية مع المعايير العالمية لإعداد تقارير الاستدامة. ويتولى الأونكتاد أيضا تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "تعزيز إعداد تقارير الاستدامة لتشجيع التمويل والاستثمار المستدامين في بلدان نامية مختارة في آسيا وأمريكا اللاتينية"، الذي يرمي إلى تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية من أجل تشجيع التمويل المستدام واستدامة المشاريع والاستثمار، وفقا لأهداف التنمية المستدامة، ولاستيفاء معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وفي كمبوديا، وهي بلد مستفيد، تضطلع هيئة تنظيم المحاسبة والتدقيق بدور جهة التنسيق الوطنية. وانطلقت أنشطة المشروع في 23 نيسان/أبريل 2026، وسيتبعها تقييم وطني وعملية بناء للقدرات محددة الأهداف. وفي أوغندا، قدم الأونكتاد الدعم التقني إلى برنامج إدارة القطاع غير الرسمي من أجل تحقيق الامتثال وتعبئة الإيرادات في البلد، وساهم في المضي قدماً بالتقييمات التجريبية، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتوفير المعلومات اللازمة لتنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني بهدف دعم إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات الأعمال وتنميتها.

واو- تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات المبتكرة: نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً

48- **مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة**. في إطار مشروع بشأن "القياس الإحصائي للتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة لتيسير اتخاذ إجراءات سياساتية أدق"، عقدت وزارة المالية والتخطيط الوطني في زامبيا، بالتعاون مع الأونكتاد والمؤسسات الوطنية الرئيسية، مثل هيئة الإيرادات الزامبية ومركز التحليل المالي، حلقة عمل في حزيران/يونيه 2025 شارك فيها 30 من صانعي السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة، بهدف تحليل ومناقشة خيارات سياساتية محددة الأهداف ترمي إلى الحد من التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة، استناداً إلى نتائج القياس.

49- وإضافة إلى ذلك، يعمل الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجان الإقليمية الأخرى ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التنفيذ المشترك لمشروع "القياس الإحصائي للتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة لتيسير اتخاذ إجراءات سياساتية أدق"، الذي يُموّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وفي إطار هذا المشروع، نُظمت حلقة عمل بشأن السياسات في كانون الأول/ديسمبر 2025 في واغادوغو، بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والديموغرافيا في بوركينا فاسو. وأتاحت حلقة العمل تدريب فريق عامل تقني في مجال تقييم وتحليل وتطبيق الإطار السياساتي المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، وأفضت إلى إعداد خطة عمل تحدد الخطوط العريضة لمزيد من التحليلات للتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة والخيارات السياساتية المقابلة. وفي كانون الثاني/يناير 2026، عقد الأونكتاد والوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا في السنغال حلقة عمل مماثلة

في داكار، بهدف تدريب الفريق العامل التقني للبلد وتيسير المناقشات المتعلقة ببلورة استجابات سياساتية مستندة إلى البيانات تصب في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

50- **سياسات الاستثمار**. بناءً على طلب من لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، أعد الأونكتاد استعراضاً إقليمياً لسياسات الاستثمار شمل ست دول أعضاء، من بينها تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2025 حلقة عمل إقليمية لاعتماد النتائج. وفي بنغلاديش، ساهمت بعثة لتقصي الحقائق زارت البلد في تشرين الأول/أكتوبر 2025 في إعداد تقرير بشأن تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار، وتحققت من التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة في عام 2013، وقيّمت التطورات الأخيرة في ضوء الخروج المقرر للبلد من فئة أقل البلدان نمواً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2026. وقدم الأونكتاد الاستنتاجات الأولية، إلى جانب عرض مباشر لمصفوفة التنفيذ، واضطلع بأنشطة لبناء القدرات لصالح هيئة تنمية الاستثمار في بنغلاديش تناولت موضوعي سياسة الاستثمار والمفاوضات. ونُشر تقرير التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2025. وفي تشاد، قدم الأونكتاد تدريباً محدد الأهداف بشأن تشجيع الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة استفاد منه 10 من صانعي السياسات في وكالة إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة في تشاد.

51- **اتفاقات الاستثمار الدولية**. في عام 2025، قدم الأونكتاد المساعدة إلى جامعة الدول العربية، لفائدة 6 دول أعضاء من أقل البلدان نمواً[14]، وذلك خلال الاجتماع الثالث للجنة الخاصة المعنية باتفاقات الاستثمار الدولية التابعة لجامعة الدول العربية، وقدم مساهمات بحثية وتوجيهات سياساتية وتعليقات مكتوبة من أجل إثراء المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاق إقليمي للاستثمار الدولي. وقدم الأونكتاد الدعم أيضا إلى أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي – التي تضم 13 من أقل البلدان نمواً — في سياق تحديث إطار منطقة الاستثمار المشتركة لجعله متوافقا مع الأطر القارية وأفضل الممارسات الدولية. وقُدمت تنقيحات لمشروع اتفاق في هذا السياق، بما يكفل الانسجام مع عمليات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ويعزز اتباع نُهج حديثة في اتفاقات استثمار دولية تحافظ على الحيز السياساتي، وتعزز الشفافية، وتقلل من مخاطر النزاعات. وفي 3 حزيران/يونيه 2026، نظم الأونكتاد حلقة دراسية شبكية لبناء القدرات موجهة إلى صانعي السياسات الاستثمارية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ووكالات الترويج للاستثمار من أجل دعم تنفيذ الإطار المُعدَّل. وعلاوة على ذلك، نظم الأونكتاد في 25 أيلول/سبتمبر 2025 حلقة دراسية شبكية بشأن "جني أقصى فوائد التنمية من تيسير الاستثمار من خلال الاتفاقات الدولية"، خُصصت لمسؤولين حكوميين من جمهورية تنزانيا المتحدة. وحضر الحلقة الشبكية 53 مشاركاً (من بينهم 17 امرأة)، وتخللها تقديم إرشادات بشأن تهيئة وتنفيذ إصلاح لاتفاقات الاستثمار الدولية يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية. وتناولت الحلقةُ القضايا المتعلقة بتيسير الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، والمضمون الأساسي لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير الاستثمار من أجل التنمية وتأثيره على التنمية، وعُرضت خلالها استنتاجات دراسة استقصائية للأونكتاد اكتمل إنجازها في حزيران/يونيه 2025 بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية لجمهورية تنزانيا المتحدة.

52- **تشجيع الاستثمار**. يعمل الأونكتاد على تنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية يتناول موضوع "جذب التمويل والاستثمار من أجل الانتقال الطاقي في أفريقيا"، في خمسة بلدان أفريقية، من بينها بلدان من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا وملاوي). ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات في مجال تشجيع وتيسير الاستثمارات التي تسهم في الانتقال الطاقي. وبشراكة مع لجنة الاستثمار الإثيوبية، نظم الأونكتاد حلقة

(14) جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

عمل لبناء القدرات يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2025، في أديس أبابا، بشأن قابلية تمويل مشاريع الانتقال الطاقي. وحضر حلقة العمل هذه 38 مشاركاً، من بينهم 8 نساء؛ واعتبر 96 في المائة من المشاركين أن حلقة العمل كانت مفيدة أو مفيدة جداً. ونظم الأونكتاد أيضا أنشطة خلال النسخة الافتتاحية من مؤتمر مستقبل الاستثمار، الذي عُقد في 7 أيلول/سبتمبر 2025 في شيامن، الصين. وتناول أحد الأنشطة الشراكات الاستراتيجية لتحقيق الانتقال الطاقي في أفريقيا، وتخللته عروض بشأن استثمارات قطرية، بينما ركزت حلقة نقاش رفيعة المستوى على جذب الاستثمارات الخاصة لدعم الانتقال الطاقي في أفريقيا. وقُدم دعمٌ إلى مسؤولين من إثيوبيا وملاوي من خلال برامج بناء القدرات في مجال عرض المشاريع وتيسير التواصل مع المستثمرين، بما في ذلك من خلال فضاء مخصص للعروض. وفي شباط/فبراير 2026، نُظمت دورة تدريبية في ملاوي بشأن الجدوى المالية لمشاريع الانتقال الطاقي. وحُدِّث دليل الاستثمار في ملاوي في عام 2025[15].

53- **تقديم المساعدة إلى العمليات الوطنية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.** في 29 و30 أيلول/سبتمبر 2025، شارك الأونكتاد بنشاط في حلقة عمل وطنية بشأن تعزيز صمود التجارة في رواندا. وشارك في تنظيم هذا النشاط مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ووزارة التجارة والصناعة في رواندا. وقدم الأونكتاد عرضاً سلط فيه الضوء على مواطن الضعف والفرص التجارية في سياق إمكانية خروج رواندا من فئة أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، في الفترة من 17 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2025، تولى الأونكتاد واليونيدو، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون في السنغال، تدريب 20 من صانعي السياسات (من بينهم 7 سيدات) دعماً لتسريع عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وطلبت حكومة السنغال من الأونكتاد تقديم خدمات استشارية بشأن تقييم السياسة الصناعية للبلد. وعلاوة على ذلك، وبناءً على طلب حكومة كمبوديا، يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية من خلال دراسة سياساتية بشأن التأثيرات المحتملة للخروج المخطط له للبلد من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الأول/ديسمبر 2029.

54- **تيسير الأعمال.** يواصل الأونكتاد دعم إصلاحات تيسير الأعمال في العديد من أقل البلدان نمواً من خلال حلول رقمية محددة الأهداف. وفي أنغولا، يدعم الأونكتاد تنفيذ اتفاق تيسير الاستثمار المستدام، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تبسيط ورقمنة الإجراءات الخاصة بالمستثمرين من خلال خدمات نموذجية. وفي غامبيا وليسوتو، اضطلع الأونكتاد بتهيئة نافذتين رقميتين موحدتين لتسجيل الأعمال التجارية والتراخيص، مما أتاح تبسيط ورقمنة الإجراءات الرئيسية مثل تأسيس الشركات واستصدار التراخيص والتصاريح. وفي بنن، اضطلع الأونكتاد ووكالة تشجيع الاستثمار والصادرات بتحديث النافذة الموحدة للاستثمار من أجل تيسير الامتثال وإصدار الشهادات عبر الإنترنت. وفي مالي، دعم الأونكتاد تطوير منصة رقمية لرخص تسويق المستحضرات الصيدلانية، بهدف تيسير إصدار التراخيص عبر الإنترنت لأغراض الاستيراد والتوزيع والإنتاج المحلي.

55- **إحصاءات التجارة الدولية.** عُقدت دورة تدريبية عبر الإنترنت مدتها ستة أسابيع بشأن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2025، حضرها 689 1 مشاركاً، من بينهم 427 مشاركاً من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، أطلقت مبادرة "التدريب من أجل التجارة" في آذار/مارس 2026 دورة تدريبية عبر الإنترنت مدتها ستة أسابيع بعنوان "إحصاءات التجارة الدولية في البضائع". وكان من بين المشاركين في البرنامج، البالغ عددهم 123 1

(15) انظر https://www.theiguides.org/countries.

مشاركا، 289 مشاركاً من أقل البلدان نمواً. وركزت الدورة التدريبية على تحديد مصادر البيانات المناسبة، وإنشاء أنظمة لجمع البيانات، وتحسين عمليات تجميع الإحصاءات.

56- **آلية لتخزين الأغذية لأقل البلدان نمواً.** الأونكتاد عضو في فريق خبراء يتولى تنسيق أعماله مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ويعمل على إنشاء آلية لتخزين الأغذية لأقل البلدان نمواً، وهي أحد النتائج المحددة لبرنامج عمل الدوحة. وساهم الأونكتاد بمدخلات في هذا السياق وبتنقيح الأبحاث التي أنجزها فريق الخبراء، وأبدى ملاحظاته عليها، وأعد عروضاً تقنية، وقدم إرشادات تقنية ستشكل أساس دراسة الجدوى النهائية. وسيواصل الأونكتاد دعم عمل فريق الخبراء وأنشطته ونتائجه خلال الفترة 2026-2027.

57- **متابعة واستعراض تنفيذ برنامج عمل الدوحة.** شارك الأونكتاد بنشاط في مداولات اجتماع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً بشأن تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وشارك الأونكتاد في الاستعراض الوزاري لمنتصف المدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في كمبوديا في الفترة من 31 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2026، وألقى كلمة رئيسية في جلسة تناولت استراتيجيات تسريع التحول الهيكلي من خلال الانتقال من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية وقيمة مضافة أعلى.

خامساً- الدروس المستفادة

58- في السنة الرابعة من تنفيذ برنامج عمل الدوحة، لا تزال أقل البلدان نمواً تواجه تحديات إنمائية كبيرة. وظل النمو الاقتصادي ضعيفاً ودون هدف الـ 7 في المائة المحدد في البرنامج، مما يعكس استمرار القيود الهيكلية. ولا تزال القدرات الإنتاجية المحدودة، وضعف التحول الهيكلي وتنويع الصادرات، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، تشكل عوائق أمام آفاق التنمية. واستفحل تعقيد هذه التحديات المديدة بفعل مواطن الضعف المرتبطة بالديون، وتوترات التجارة العالمية، وبيئة التمويل الخارجي الصعبة، بما في ذلك خطر تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية.

59- وفي ظل هذه الظروف، واصل الأونكتاد في عامي 2025 و2026 الاضطلاع بدور محوري في دعم أقل البلدان نمواً من أجل المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما يتماشى مع الأولويات التي أُعيد تأكيدها في توافق آراء جنيف. وقدم الأونكتاد دعماً محدد الأهداف ومبنيا على الطلب وعلى تحقيق نتائج ملموسة في سياق معالجة مواطن الضعف الهيكلية الرئيسية التي تحد من اندماج أقل البلدان نمواً اندماجا فعالا في الاقتصاد العالمي. ومن خلال أعماله التحليلية ومداولاته الحكومية الدولية وتعاونه التقني، دعم الأونكتاد أقل البلدان نمواً في تعزيز الاندماج التجاري، وبناء القدرات الإنتاجية، وتشجيع التنويع الاقتصادي، ودفع عجلة التحول الهيكلي.

60- ومع ذلك، فإن حجم التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً وتعقيدها وطبيعتها المتعددة الأبعاد تؤكد الحاجة إلى تعزيز العمل الجماعي وزيادة الدعم الدولي بقدر كبير. فالتعرض المستمر للتقلبات الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالمناخ، فضلاً عن الثغرات المستمرة في القدرات، يسلط الضوء على أهمية التنفيذ الفعال للالتزامات المنصوص عليها في برنامج عمل الدوحة. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة بوجه خاص في الالتزامات المتعلقة بدعم عمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتعزيز صمود البلدان المعنية قبل هذا الخروج وأثناءه وبعده. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف تعزيز الشراكات، وتحسين اتساق السياسات، والرفع بقدر كبير وعلى نحو مستدام ويكمن التنبؤ به من الدعم المالي المقدم من الشركاء

الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك من خلال الحوافز المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتحسين إمكانية الحصول على التمويل.

61- ولا تزال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً تتوقف إلى حد كبير على موارد من خارج الميزانية. ومن ثم، فإن التمويل غير الكافي وغير القابل للتنبؤ به يشكل خطراً على استمرارية الدعم ونطاقه وفعاليته، بما في ذلك المساعدة الرامية إلى معالجة مواطن الضعف المرتبطة بمرحلة ما بعد الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ويُعدّ تأمين قاعدة تمويل من خارج الميزانية أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها أمراً ضرورياً للحفاظ على المكاسب الإنمائية وتمكين الأونكتاد من الاستجابة بفعالية للأولويات المتغيرة لأقل البلدان نمواً.

62- وتؤكد الدروس الرئيسية المستفادة من الفترة المشمولة بالتقرير من جديد فعالية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في تعزيز قدرات صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً. وقد ثبت أن التملك السياسي الرفيع المستوى، والمشاركة القوية للوزارات المعنية، وإشراك جميع أصحاب المصلحة، كلها عوامل حاسمة لتحقيق نتائج مستدامة. ويؤكد استمرار الطلب من جانب أقل البلدان نمواً في مجموعة واسعة من المجالات أهمية الدعم الذي يقدمه الأونكتاد والحاجة إلى موارد مستدامة لتوسيع نطاق المساعدة سعياً لتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة.

سادساً- التوصيات

63- لعل مجلس التجارة والتنمية يود النظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) **دعوة المجتمع الدولي** إلى التنفيذ الكامل والمتسق لجميع الالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، مع كفالة الاتساق والرصد الفعال لمدى الوفاء بهذه الالتزامات.

(ب) **حث الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية** على أن تزيد بقدر كبير التمويلات الممنوحة إلى أقل البلدان نموا بشروط ميسرة والتمويلات المقدمة على أساس المنح، من أجل تمكينها من توجيه الاستثمارات اللازمة صوب التنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي.

(ج) **إعادة تأكيد دعوة جميع البلدان** إلى أن تراعي بصورة منهجية مواطن الضعف والقيود الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار، بما في ذلك من خلال الحفاظ على الوصول التفضيلي إلى الأسواق وتعزيزه، وتجنب التدابير المقيدة للتجارة، ودعم القواعد التي تسهل اندماج أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

(د) **تشجيع تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات** لمعالجة مسألة الترابطات القائمة بين التجارة والفقر وتوليد فرص العمل، بهدف تعزيز النمو الشامل للجميع، وتوسيع الحيز المالي، وزيادة تأثير النمو الاقتصادي على الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.

(هـ) **تسليط الضوء على أهمية بناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً**، بما في ذلك من خلال تنمية القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وإنشاء هياكل أساسية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع شركاء التنمية على تقديم دعم مستدام يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية.

(و) **إعادة تأكيد دعوة البلدان المانحة** إلى الوفاء بالهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً،

أو تجاوز هذه النسبة، وحماية هذا الالتزام من أي خفض في المستقبل، ولا سيما في فترات ضبط الأوضاع المالية على الصعيد العالمي.

(ز) **التشديد على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة** تقديم الدعم المنسق والمحدد الأهداف والمبني على الطلب إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك خلال فترة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وبعدها، من أجل معالجة مواطن الضعف المستمرة وكفالة استدامة مكاسب التنمية.

(ح) **الدعوة إلى زيادة المساهمة** في الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة المخصص لأقل البلدان نمواً، ومن ثم تمكين الأونكتاد من الاستجابة بفعالية للطلب المتزايد على المساعدة التقنية، وتوسيع نطاق الدعم في المجالات ذات الأولوية التي تتماشى مع برنامج عمل الدوحة.